E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	283 _ 258
14	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	310 _ 284
15	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	337 _ 311
16	قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	367_338
17	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	392 _368
18	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	418_393
19	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	484 _419

الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ

(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة)[∇]

In international relations and the future of multilateralism in Minilateralism the international system

(Comparative analysis between liberal and neo-realist theories)

الدكتور سومر منير صالح*

DR SOMER MONEER SALEH

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليلاً ظاهرة الأطراف المصغرة في النظام الدولي، **وتناقش** مسببات وعوامل ظهور هذه الصيغ راهناً في العلاقات الدولية، وتحلل أسباب أزمة النظام متعدد الأطراف، وتستعرض تحليلياً مقاربة النظريتين الواقعية البنيوية والليبرالية لهذه الصيغ، والموقف منها، في محاولة استقراء مستقبل النظام متعدد الأطراف في ظلّ نمو الأطراف المصغرة في الكثير من المناطق الجيوسياسية على شكل ثنائياتٍ وثلاثياتٍ ورباعياتٍ أمنيةٍ واستراتيجيةٍ، وتحلل الدراسة إيجابيات وسلبيات الانتقال من نظام التعددية إلى الأطراف المصغرة.

الكلمات مفتاحية: تعددية الأطراف، الأطراف المصغّرة، الواقعية، الليبرالية، النظام الدوليّ، الحوكمة.

Abstract

This study analyzes the phenomenon of partial actors in the international system, discusses the reasons and factors for the emergence of these formulas in international relations currently, analyzes the causes of the crisis of the multilateral system, and analytically reviews the structural and liberal realist approaches. The theories of these formulas, and the attitude towards them, in an attempt to extrapolate the future of the multilateral system in light of the growth of small actors in many geopolitical fields in the form of security and a double, triple and quadruple strategy. . The study analyzes the pros and cons of moving from a pluralistic system to small actors..

Keywords: multilateralism, Minilateralism, realism, liberalism, the international system, governance.

[∇] تاريخ التقديم : 2023/1/18 تاريخ القبول: 2023/2/26 تاريخ النشر: 2023/3/31

* باحث في الدّراسات السّياسية السورية.

المقدمة.

لأنّ المقاربة تسبق الفعل في السياسة، والاستجابة السياسية هيّ على قدر الإدراك المعرفيّ، كان لابّد من فهم التغيرات المعرفية الحديثة في حقل العلاقات الدولية، وذلك لفهمٍ أعمق للمتغيرات الحاصلة في العالم، فقد أدى ركود الهياكل السياسية الرسمية للمنظمات (متعددة الأطراف) إلى تحول القوى إلى صيغ (الأطراف المصغرة)، بدلاً من (تعددية الأطراف)، كما مهدت الطبيعة المتغيرة للتهديدات المعاصرة الطريق لمنصاتٍ مصغّرةٍ غير رسميةٍ أصغر حجمًا وحصريةً ومرونةً وعمليةً في عالمٍ تقوده التكنولوجيا. **تاريخياً**، وتحت تأثير أفكار النظرية الاعتمادية في العلاقات الدولية تم إنشاء العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف منذ الحرب العالمية الثانية لإضفاء الطابع الرسميّ على المعايير العالمية والحفاظ على شعورٍ معينٍ بإمكانية التنبؤ في مسار النظام الدوليّ، لكن، سرعان ما ظهرت "**معضلة الاعتماد المتبادل** الناتجة عن اختلافٍ في تصورات الأمن القومي، في عالمٍ ماتزال فيه الدول القومية الوحدة الأساسية للتنظيم السياسي، فمع استمرار سيادة الدول وتكرار تحول القوى المعقد، بدأ التفاؤل الأولي في حوكمةٍ عالميةٍ للعلاقات الدولية يتناقص، وبلغ ذروته مع رفض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد، والانسحاب من أغلب الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل (اتفاقية الأجواء المفتوحة، المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة التقليدية، اتفاق باريس للمناخ) الذي يمكن عدّه تحولاً جديداً في النظام الدولي، عززه إرهاصات ظهور نظامٍ عالميٍّ متعدد الأقطاب، كما أنّ التوازن المتغير لديناميكيات القوى على المستويين الإقليميّ والعالميّ أثر بدوره على الأداء الفعال للمؤسسات الكبرى متعددة الأطراف، لذلك دفعت مقاربات عدم فعالية الهيئات متعددة الأطراف الرسمية في التعامل مع التحديات الإقليمية الدول المؤثرة للبحث عن بدائل وفي مقدمها (الأطراف المصغرة Minilateralism)، فالمفاوضات متعددة الأطراف وواسعة النطاق توقفت عن تحقيق نتائج منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، إذ كانت أحدث مبادرةٍ متعددة الأطراف أقرّها بنجاحٍ عددٌ كبيرٌ من البلدان في العام 2000، عندما وقعت 192 دولة على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهو عبارةٌ عن مجموعةٍ طموحةٍ من ثمانية أهداف تتراوح من خفض الفقر المدقع في العالم بحوالي النصف، إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015، لذلك قد أصبح من الصعب الاستمرار في الاعتماد على تعددية الأطراف في القضايا الدفاعية والأمنية، كما شكّل التباطؤ المحرز في اجتماعات ومفاوضات الحوكمة العالمية، دافعاً للنزعة المصغرة وبديلاً للتعددية، وحلاً فعالاً لتناقض المصالح المتعددة بين أعضاء متعدي المصالح، ناهيك عن التسييس الجيوسياسي للأزمات، ومع إعلان الولايات المتحدة استراتيجيتها للعودة إلى الأحادية القطبية تحت مسمى ("America is back at the table")، مثّلت رؤية الأطراف

المصغرة (Minilateralism) خياراً أميركياً لتجديد هيمنتها على النظام الدوليّ وتقويض فكرة تعددية الأقطاب الدولية.

فقد مثلت رؤية الأطراف المصغرة (Minilateralism) اتجاهاً عاما في السياسة الخارجية الأميركية منذ النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على الرغم من أنّ التعاون المصغر بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها بدأ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلّا أنّ أواخر العام 2010 شهد ظهور أشكالٍ أكثر مؤسسيةً وتوجهاً استراتيجيًا من التعاون الأمني المصغر في الظهور من محركين رئيسيين: صعود الصين كقطبٍ محتملٍ في النظام الدولي انطلاقاً من شرق أسيا، وعدم وجود نظامٍ إقليميٍّ فعالٍ يمتلك آلياتٍ أمنيةً للاستجابة لهذا التحدي (Koga, October 2022, p. 27)، كما مثّلت الحرب الأوكرانية (2022) رافعةً لهذا الاتجاه في السياسات الأوربية البينية والخارجية.

كما شكّل رفض الصين لحكم هيئة التحكيم في بحر الصين الجنوبي في حزيران 2016 حافزاً خاصاً لصيغ "الأطراف المصغرة " في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (Koga, October 2022, p. 27)، والتي لقيت استحسانًا بين العديد من القوى الإقليمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ويرجع ذلك أساسًا إلى مسألة استدامة نظام التحالف الأمريكي في إدارة التحديات الأمنية في المنطقة. (Rajagopalan, 2021, p. 4)، لذلك اعتمدت الولايات المتحدة على شبكتها الثنائية من التحالفات لتشكيل البنية الأمنية الجديدة في آسيا، في الوقت الذي تسعى فيه دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى إدارة التحديات التي تفرضها قوة الصين المتزايدة وإصرارها، فإنها تعتمد بشكلٍ متزايدٍ على (الأطراف المصغرة مع واشنطن) وتشدد على الردع للحفاظ على السلام الإقليميّ.

إشكاليّة الدّرَاسَة وتساؤلاتها الرئيسة.

رغم الحاجة الملّحة للتعاون الدوليّ متعدد الأطراف في مواجهة التحديات عبر الوطنية بما في ذلك الإرهاب وعدم الاستقرار الناجم عن الصراعات الإقليمية، والدول الهشّة والانتشار النوويّ وتغير المناخ والحمائية التجارية والأوبئة، إلّا أنّ المحادثات المتعددة الأطراف غالبًا ما فشلت أو تعثرت أو لم تتحقق، وافتقرت إلى التمويل والالتزام في العقدين الماضيين، فالمنظمات والمؤسسات البيروقراطية الكبيرة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأسيان وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية ...، تتألف من مجموعاتٍ متنوعة من البلدان ذات وجهات نظر عالميةٍ وموارد وأهداف مختلفةَ ومتضاربةَ سيما في المسائل الأمنية والاستراتيجية، ومعها تصبح الأطر المؤسسية الرسمية المتعددة الأطراف التي أنشأتها هذه المؤسسات غير مرنةٍ، وعملية صنع القرار فيها بطيئةٌ، وأحياناً ضعيفة الاستجابة للمتغيرات الطارئة، مما

حذا بالدول سيما الكبرى منها الاتجاه نحو الأطر المصغرة، باعتبارها أكثر مرونةً وأقلّ بيروقراطيةً وأكثر استجابةً للظروف والتهديدات المتنوعة، دون قيودٍ تعاهديةٍ، أو التزاماتٍ قانونيةٍ، ما يشكّل خروجاً عن نهج الحوكمة الدولية الذي هيمن على نمط العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، بما يعنيه ذلك من إمكانية انتشار التنافس والصراع الدليّ في أكثر من منطقةٍ جيوسياسية، ربما تعرض الأمن والسلم العالميين للخطر.

إنّ الانتقال الجزئيّ الراهن من النظام متعدد الأطراف إلى صيغ الأطراف المصغرة لقى صدىً واسعاً في الجدل الليبراليّ–الواقعيّ، في العلاقات الدولية، وتأسيساً على ذلك، **تحاول هذه الدراسة <u>الإجابة على تساؤلٍ رئيسٍ مفاده</u>: ما طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه ظاهرة الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية على مستقبل تعددية الأطراف في النظام الدولي؟**، كما تحاول الدراسة الإجابة عن جملةٍ من التساؤلات البحثية المنبثقة والمرتبطة بمضمون الدراسة، **وفي مقدمها**:

1. ما المسببات والعوامل التي أدت إلى الانتقال من صيغ تعددية الأطراف إلى الأطراف المصغرة؟
2. ما مقاربة النظرية **الواقعية (البنيوية)** لصيغ الأطراف المصغرة؟
3. ما مقاربة النظرية **الليبرالية** لصيغ الأطراف المصغرة؟

فرضيّات الدِّرَاسَةَ.

<u>تنطلق الدراسة من افتراضٍ رئيسٍ مفاده</u>: تشكّل ظاهرة الأطراف المصغرة **تحديّاً (بنيوياً وهيكلياً)** لمستقبل النظام الدولي المفتوح والقائم على تعددية الأطراف، تعمّق من أزمته الراهنة، وتضعف منظماته المنبثقة.

هذا الافتراض تستكمله افتراضاتٌ أخرى تخدم غرض الإجابة على تساؤلات البحث، أهمها:

1. إنّ ضعف **استجابة وفعالية** المنظمات الدولية المنبثقة عن النظام متعدد الأطراف في المشاكل العالمية، تعدّ مسبباً رئيساً في الانتقال إلى صيغ الأطراف المصغرة.
2. يجادل الواقعيون أن نمو الأطراف الصغيرة يعدّ حلاً لمعالجة **عدم كفاءة** تعددية الأطراف في النظام الدولي، بما في ذلك مسألة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.
3. يجادل الليبراليون بأنّ تفضيل الأطراف الصغيرة على الصيغ متعددة الأطراف يؤدي إلى **تقويض** كفاءة وشرعية المنظمات الدولية، كما يمثل تحديًا كبيرًا لحوكمة العلاقات الدولية.

<u>أهداف الدِّرَاسَةَ.</u>

تهدف الدِّرَاسَةَ إلى الإجابة عن جملّة التّساؤلات البحثيّة التي حددها الباحث، وذلك للوصول إلى فهمٍ واضحٍ وعميق حول **ظاهرة الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية**، وفي مقدمها معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأطراف المصغرة على مستقبل النظام الدولي متعدد الأطراف، كما يهدف إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف البحثية: **أولها**، الوصول إلى إجاباتٍ مقنعةٍ حول المسببات والعوامل التي أدت إلى الانتقال من صيغ تعددية الأطراف إلى الأطراف المصغرة، **وثانيها** فهم مقاربة النظرية الواقعية لصيغ الأطراف المصغرة، كذلك الأمر فهم مقاربة النظرية الليبرالية لذات المسألة، أمّا **ثالثاً** فهو محاولة استشراف مستقبل تعددية الأطراف في النظام الدولي في ظلّ تنامي صيغ الأطراف المصغرة.

منهجية الدِّرَاسَةَ.

المنهج التحليليّ: وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكاليات العلمية المختلفة، ويستخدم في المنهج التحليليّ ثلاث عملياتٍ وهيّ **التفسير، النقد، الاستقراء**، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العلميات، أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر في سياق البحث، وسيتم توظيف هذا المنهج على مستوى تحليل المسببات والعوامل التي أدت إلى الانتقال من صيغ تعددية الأطراف إلى الأطراف المصغرة، واستقراء مدى تأثير صيغ الأطراف المصغرة على مستقبل تعددية الأطراف في النظام الدولي.

وإضافةً إلى المنهج التحليليّ، سيستخدم الباحث نظريتين تخدمان غرض البحث، الأولى هيّ (الواقعية البنيوية)، التي تنطلق من أنّ النظام الدوليّ (الفوضويّ) هو المحدد الأساس لسلوك الدولة في البيئة الدولية، وأنّ الدولة تسعى لزيادة قوتها النسبية في البيئة الدولية، في مقابل تعزيز مفهوم الأمن وتعظيم نطاقه (غيلبن، 2009، صفحة 177)، بهدف إظهار رؤية الواقعيون البنيويون لصيغ الأطراف المصغرة، **والثانية هيّ الليبرالية التي تتفق مع الواقعية في تحليها لطبيعة النظام الدوليّ الفوضويّ الذي تغيب عنه السلطة المركزية، وأنَّه لا يوجد سلطةً عليا أعلى من سلطة الدَّولة**، ولكن هذا، حسب أتباع النظرية الليبرالية، يؤدي إلى تعاونٍ دوليٍّ، وليس بالضرورة إلى صراعٍ بين الدول، والتعاون الدولي يجب أن يتخذ صفة الحوكمة الدولية، المبنية على اتفاقيات متعددة الأطراف، وستستخدم هذه النظرية في فهم توجهات الليبراليين تجاه الأطراف المصغرة.

متغيرات الدِّرَاسَةَ.

يمثّل مفهوم صيغ الأطراف المصغرة متغيراً بحثياً مستقلاً ترتبط به بقية المتغيرات البحثية الأخرى، كالنظام الدولي، وتمثل التكتلات الإقليمية متغيرات وسيطة.

ثامناً: الدّراسات السّابقة.

مقارنةً بالأدبيات الأجنبية التي رصدت وناقشت وحللت ظاهرة الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية سيما في السنوات القليلة الماضية، تبدو الدراسات العربية قليلةً، واكتفت بالاقتباس والترجمة، وغلبت عليها النزعة الإقليمية، وانعكاس هذه الترتيبات الإقليمية على الأمن والاستقرار في المنطقة، ويعزو الباحث ذلك إلى غياب هذه الصيغ في الإقليم (الشرق الأوسط) إلى وقتٍ قريبٍ، كون أغلب الدول في المنطقة متحالفةٌ مع الولايات المتحدة (باستثناء ايران وسورية)، والقوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة لم تبني بعد أطراً مصغرةً منافسةً، وفيما يلي نماذج **من أبرز الدّراسات السابقة** التي عالجت موضوع الدراسة:

1- **Bhubhindar Singh, Sarah Teo Minilateralism in the Indo-Pacific: The Quadrilateral Security Dialogue, Lancang-Mekong Cooperation Mechanism, and ASEAN, Taylor & Francis Group, 2020.**

كتاب، "الحد الأدنى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ: الحوار الأمني الرباعي وآلية تعاون لانسانغ ميكونغ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا"، من تأليف كل من بهوبهيندار سينغ، سارة تيو، الصادر عن مجموعة تايلور وفرانسيس، في العام 2020، يقع الكتاب في 114 صفحة.

يبحث هذا الكتاب في صعود الترتيبات المصغرة، وناقش تحدياتها وفرصها المستقبلية، فضلاً عن تأثيرها على البنية الأمنية الإقليمية القائمة في جنوب شرق أسيا، بما في ذلك على النظام متعدد الأطراف الذي تقوده رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الأسيان".

2- **Chris Brummer, Minilateralism: How Trade Alliances, Soft Law and Financial Engineering are Redefining Economic Statecraft, Cambridge University Press, 2014.**

كتاب، الأطراف المصغرة: كيف تعمل التحالفات التجارية والقانون الناعم والهندسة المالية على إعادة تعريف السياسة الاقتصادية، من تأليف كريس برامر، الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج، في العام 2014.

يرصد هذا الكتاب الدبلوماسية الاقتصادية الآخذة في التغير، كما يناقش وضع المنظمات المتعددة الأطراف التي هيمنت على النصف الأخير من القرن العشرين والتي لم تعدّ تحتكر الشؤون الاقتصادية، لذلك بدأت الدول باللجوء إلى استراتيجياتٍ "مصغرةٍ" مثل التحالفات التجارية، والتعاهدات غير الرسمية، بهدف تحرير السياسة المالية الدولية والإشراف عليها في عالمٍ تتنوع فيه المصالح الوطنية، ويجادل الكتاب

في فرضية كون الأطراف المصغرة هيّ نمطٌ للعلاقات الدولية في عالم ما بعد أمريكا (وما بعد الغرب)، حيث القوة الاقتصادية باتت متوزعة في أكثر من دولةٍ وموضع.

3- RESEARCH PAPER, **Changing Alliance Structures, the International Institute for Strategic** Studies (IISS), Washington, DC, RESEARCH PAPERS, 22 December 2021.

أوراق بحثية، بعنوان "تغيير هياكل التحالف، صادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية"، 2021.

سعى تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى تقديم لمحةٍ عامةٍ تاريخيةٍ عن النظام متعدد الأطراف الذي تقوده الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، وكذلك المصغر الذي تشكله راهناً، بهدف استكشاف وجهات النظر الصينية والروسية بشأن الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، خاصة في ثلاث مناطق استراتيجيةً حيويةً للولايات المتحدة هيّ: آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأوروبا، والنظر في الآثار المحتملة لهذه التطورات على السياسات الأمنية للدول الغربية، كما يُلقي التقرير الضوء على أبرز التحالفات والشراكات الاستراتيجية المصغّرة التي تشكلت مؤخرًا حول العالم بشكلٍ عام، وتوصل التقرير إلى نتيجةٍ مفادها: بعد ضعف قوة جاذبية النموذج السياسيّ الأمريكي، نتيجةً لعددٍ من الانتكاسات التي مُنيت بها واشنطن على الصعيدين، الداخلي: بما في ذلك الأزمة الديمقراطية، والخارجي بما ذلك الهزائم جراء حربها الفاشلة في العراق وأفغانستان، والتي تزامنت مع الصعود الاقتصادي والعسكري لقوىً دوليةً منافسة، كالصين وروسيا، ما بعث برسالةٍ قويةٍ مفادها أنّ النظام أحادي القطبية "انتهى"، وأن هناك نظامًا عالميًّا جديدًا متعدد القوى قادم، وفي ضوء هذه المتغيرات الجديدة، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية للانخراط في إعادة تشكيل وتعزيز البنية الأمنية التي شيدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ساعدتها – آنذاك–على الانتصار إبّان الحرب الباردة، وذلك بهدف التأهب لأيّ منافسةٍ جديدة، أو ربما مواجهةٍ أو صراعٍ مع قوةٍ ناشئةٍ قادمة، من خلال صيغ "الأطراف المصغرة".

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود البحثية السابقة، يسعى خلالها الباحث إلى تحليل هذه الظاهرة وفق الافتراضات الأساسية للنظريتين الواقعية البنيوية والليبرالية، ورصد الجدل الواقعي الليبرالي حولها، كذلك الأمر بناء تصوراتٍ لمستقبل النظام الدوليّ متعدد الأطراف، في ظلّ تنامي ظاهرة الأطراف المصغرة، وضمناً فهم المآلات المستقبلية المتوقعة لحوكمة العلاقات الدولية.

أولاً_ الأطراف (المتعددة والمصغرة) في النظام الدوليّ – (المفهوم والخصائص).

تم إنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف منذ الحرب العالمية الثانية بهدف مواجهة القضايا العالمية، وإحلال السلام الدوليّ، وتبادل وجهات النظر بين الشعوب على قاعدة المساواة بين الدول، هذا الأمر برأي الباحث كان من الناحية النظرية فقط، ولكن من الناحية العملية كانت هذه المؤسسات تعبيرٌ عن إرادة المنتصر في الحرب العالمية الثانية، ولاحقاً أصبحت خاضعةً لهيمنة القطب الواحد، ونظريته السياسية (النيو ليبرالية) الأمر الذي أعاق عملها، وأصابها بالجمود، وضعف الاستجابة، وغلبة الاستقطاب الدوليّ على مفاوضاتها.

1_ تعددية الأطراف في النظام الدوليّ.

تعدّ مسائل الأمن والسلم العالميين، ومواجهة الكوارث والأوبئة، ومشكلات التغيير المناخي، مسائل تتجاوز بطبيعتها البلدان والثقافات المتنوعة، إنّها مسائل بحاجةٍ إلى فهمٍ عالميٍّ مشترك، ونهجٍ عالميٍّ مشتركٍ، وفي كثيرٍ من الأحيان، إلى قواعد عالميةً مشتركةً، تعدّ في جوهرها فلسفة تعددية الأطراف، القائمة على الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تُعّرف بأنّها (نهج إدارة العلاقات الدولية من خلال الاتصال المباشر للمفاوضات في منتدياتٍ مختلفةٍ مثل المؤتمرات أو المؤتمرات من قبل ممثليّ ثلاث دول ذات سيادةٍ على الأقل) (Marleku, 2016, p. 67)،

يعرّف (روبرت كيوهان) تعددية الأطراف بأنّها "ممارسة تنسيق السياسات الوطنية في مجموعاتٍ من ثلاث دولٍ أو أكثر" (كيوهان 1990، ص 731). كما يمكن تعريفها بأنّها "نظام تفاعلٍ يجمع بين القواعد والتعاون المؤسسي والشمولية" (Bouchard et al. 2014، P4)، ومسألة الشمولية تلك تعدّ أحد الأسباب الكامنة وراء المأزق الحاليّ متعدد الأطراف، أيّ العدد الكبير من المشاركين، الذي يزاد باطراد.

تاريخياً، بدأت تعددية الأطراف بالظهور في القرن التاسع عشر في أوروبا بعد نهاية الحروب النابليونية (1803–1815)، حيث اجتمعت القوى العظمى لإعادة رسم خريطة أوروبا في مؤتمر فيينا (تشرين أول 1814 إلى حزيران 1815)، الذي يعدّ المنتدى الأول في تاريخ الدبلوماسية، باعتباره الحدث الرئيس الذي تم فيه تقديم الدبلوماسية متعددة الأطراف، والتي أرست لاحقاً فكرة المنظمات الدولية متعددة الأطراف (Marleku, 2016, p. 67)، لاحقاً ساعدت المؤتمرات مثل مؤتمر برلين عام 1884 في تقليل صراعات القوى خلال تلك الفترة، وكان القرن التاسع عشر من أكثر المؤتمرات سلمية في أوروبا (Adogame, 2004, p. 186).

ومع بداية القرن العشرين وتحديداً مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، مثّلت عصبة الأمم شكلاً جديداً من تعددية الأطراف، وبعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية(1939–1945)،

نشأت هيئة الأمم المتحدة في العام 1945، للتعبير عن النظام متعدد الأطراف الجديد، بمهمةٍ مركزيةٍ واحدةٍ هيّ صون السلم والأمن الدوليين، إذ ينصّ ميثاق الأمم المتحدة على أنّ أحد مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة هو الالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وحماية الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

ترتكز رؤية الأطراف المتعددة (multilateralism) على شروطٍ مسبقةٍ يجب التعاهد أو التوافق عليها بالإجماع القائم على الإرادة الوطنية، من خلال ميثاقٍ مشترك، قائمٍ على **مبادئ رئيسة** في مقدمها:

أ. **عدم القابلية للتجزئة:** بمعنى عدم جواز تجزأه المسائل والقضايا في هذا النظام وفق رؤى أو مصالح قوىً معينةٍ مهيمنةٍ أو كبرى (Ruggie، 1993، p. 11).

ب. **تحديد المبادئ التنظيمية العامة** وتنفيذها بطرقٍ تُلزم جميع الدول الأعضاء بمراعاتها.

ج. **عدم وجود استثناءاتٍ للقوى الكبرى** الذين قد يميلون لتحقيق مصالحهم الخاصة من خلال الهيمنة، على حساب القواعد المؤسسية الواضحة (Weber، 1991، p. viii).

د. **مبدأ المعاملة بالمثل**، المستند على المساواة القانونية، والتوازن بين الدول المتعاهدة بين ما لها من حقوق وما عليها من التزامات، واستناداً إلى ذلك، ليس هناك أيّ توقعٍ من قبل أيّ من الدول الأعضاء في مؤسسة متعددة الأطراف لجني مكافآتٍ فورية لأنفسهم على وجه التحديد مقابل المشاركة في جهد تنظيمي جماعي للدفاع عن دولة عضو أخرى أو حمايتها (Keohane، 1986، pp. 21–22)، وتعدّ معاهدة ڤيينا* للمعاهدات لعام 1969 حجر أساسٍ في تنظيم هذا المبدأ.

هـ. نهجٌ ملتزمٌ بمبادئ ومجموعة معينةٍ من القيم.

أمّا من **الخصائص** المميزة لتعددية الأطراف فهيّ:

أ. **المساواة** في السيادة بين الدول، كبيرةً كانت أم صغيرة.

ب. **المنفعة العامة والمتبادلة**، إذ يمكن من خلال النظام متعدد الأطراف تحقيق التعاون النفعيّ بين البلدان ذات التاريخ والأنظمة السياسية والثقافات المختلفة.

ج. **الحلول الوسط، ومنع الاستقطاب الحادّ في العلاقات الدولية**، فالسلوك الدولي الذي تحكمه فقط تحليلات التكلفة والفوائد المادية، سيكون من الصعب معه التوصل إلى حلولٍ وسط في الأزمات

* اعتمدت من قبل المؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات الذي عقد بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166 المؤرخ في 5 كانون الأول 1966، ورقم 2287 المؤرخ في 6 كانون الأول 1967، وقد عقد المؤتمر في دورتين في فيينا خلال الفترة من 26 آذار إلى 24 أيار 1968 وخلال الفترة من 9 نيسان/ إلى 22 أيار 1969، واعتمدت الاتفاقية في ختام أعماله في 22 أيار/ 1969، وعرضت للتوقيع في 23 أيار 1969، ودخلت حيز النفاذ في 27 كانون الثاني 1980.

والمشاكل العالمية، لكن مبدأ تعددية الأطراف وفي ظلّ قواعد متفقٍ عليها يمكن بلوغ الحلول الوسط، والمثال الأبرز عليها قواعد واتفاقيات منع الانتشار والاستخدام النوويين، كما يتطلب النظام العالمي المستقر اتفاق القوى المتعددة على القواعد الأساسية لسلوك الدولة والالتزام بإدارة الأزمات الجماعية، الذي يعزز التعاون من خلال العضوية العالمية والقدرات الدائمة والأسس القانونية والالتزامات الملزمة (PATRICK, 2023, p. 3).

ورغم محاسن النظام متعدد الأطراف إلّا أنّه **معقدٌ** من الناحية البيروقراطية المؤسسية، والتفاوض الدوليّ فيه صعبٌ في ظلّ تضارب المصالح الدولية، ويستغرق وقتًا طويلاً لبلوغ توافقٍ دوليٍّ حول المسائل المطروحة.

وقبل الانتقال إلى مفهوم الأطراف المصغرة لابدّ من التمييز بين فكرة تعددية الأطراف وبين فكرة تعددية الأقطاب، فالأولى تشير إلى حوكمة العلاقات الدولية، وهيّ استجابةٌ حديثةٌ لمرحلة ما بعد الحربين العالميتين، أمّا تعددية الأقطاب فتشير إلى وجود أكثر من قطبٍ في النظام الدوليّ، دولة قطب، تجمع إقليميّ قطب...، بذات الوقت هنالك فرقٌ آخرٌ مهم، فتعددية الأطراف هيّ تفضيل المعايير على القوة في السياسات الدولية، بعكس الثانية التي تقوم على توازن القوة.

2_ مفهوم الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية:

تاريخياً، ظهر مصطلح الأطراف المصغرة اشتقاقاً من مصطلح "التعددية الإقليمية" الذي اقترحه كلّ من (هاريس ميلوناس) و(إميرهان يورولمازلار)، الذي يشير إلى أنّ "المشاكل المعاصرة يمكن حلّها بشكلٍ أفضل على المستوى الإقليمي بدلاً من المستوى الثنائي أو العالميّ"، وأن الجمع بين مفهوم التكامل الإقليميّ ومفهوم التعددية هو ضروريٌّ راهناً (Hurrell, 2007, p. 127)،

يشير مفهوم الأطراف المصغرة (Minilateralism) إلى مجموعةٍ غير رسميةٍ أو رسميةٍ من ثلاث إلى خمس دول تهدف إلى تنسيق أجنداتها الاستراتيجية وتسهيل التعاون الوظيفيّ في مجالات قضايا معينة. (Koga, October 2022, p. 27)، من خلال تحالفاتٍ أصغر تركز على تلبية الاحتياجات الخاصة للشركاء ذوي التفكير المماثل، من خلال تحديد القواعد والمعايير وإضفاء الطابع المؤسسيّ عليها ومراعاتها من أجل رؤيةٍ مشتركةٍ لنظامٍ إقليميّ أو دوليّ.

الجدير ذكره أنّ التركيز على البعد العددي للتعريف يتجاهل الجانب النوعي لما يميز الأطراف الصغيرة عن الأطراف المتعددة، إذ تركز الأطراف الصغيرة على جمع "**الكتلة الحرجة**" من الأعضاء اللازمة لتحقيق غرضٍ محددٍ، مشتركٍ بين أطرافه.

في نهاية الحرب الباردة، قام (مايلز كالر) بتقييم كيفية تحول الصيغ "الكبيرة" من العمل الجماعي إلى أشكال "أصغر" وأكثر رسميةً من العمل الجماعي بعد الصراع الذي بدأ داخل المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة عندما أصبحت التجمعات الأكبر غير عمليةٍ فعلياً أو متناقضة كثيرًا مع المصالح السياسية الوطنية. غالبًا ما عمل هذا البديل المنقح من التعددية –الذي أطلق عليه (براد جلوسرمان وسكوت سنايدر) على أنّه "الحل المصغر" على زيادة احتمالية وقوة التعاون بين المشاركين (Tow, 2019, p. 235)

جادل (فيكتور تشا) بأنّ **السمات التشغيلية** الثلاث المهيمنة للصيغ المصغرة Minilateralism ترتكز على (Cha, 2003, pp. 116–117):

أ. عددٍ صغيرٍ من المشاركين بالنسبة إلى المجموعات متعددة الأطراف.
ب. وجود خصائص مشتركةٍ بين الدول المشكّلة للتكتل المصغر.
ج. التركيز النموذجيّ على القضايا الأمنية والاستراتيجية التقليدية.

ومن الخصائص المميزة لصيغ الأطراف المصغرة (Minilateralism) هي:

أ. **الأطر المرنة** والمخصصة: التي تختلف عضويتها بناءً على المصالح الظرفية أو القيم المشتركة أو القدرات ذات الصلة.
ب. **الإقليمية:** هذه الصيغ هيّ غالبًا إقليميةٌ وليست عالميةٌ، طوعيةٌ وليست ملزمةً قانونًا، متخصصةٌ وليست شاملةً (Patrick، January 5, 2016).
ج. **الطابع غير الرسمي (غير التعاهدي):** الذي أضفى مستوىً من المرونة لا تتمتع به الاتفاقيات الرسمية الأخرى الأكثر تنظيماً، (BOMASSI, NOVEMBER 24, 2021)، بمعنى أن لديها نهجًا مستهدفًا لمواجهة تحدياتٍ محددةٍ وأنّها لا تلتزم بالعمليات المؤسسية التي يتم بناؤها حول القواعد والمفاوضات المطوّلة، هذا الغموض مفيدٌ بمعنى أنّ "الأهداف العامة واللغة الغامضة توفر مساحةً للمناورة بين الأعضاء الذين لا يمكنهم الاتفاق على الإجراءات المناسبة ربما علناً، حتى لو كان هناك إجماعٌ على المصالح المعقولة".
د. **نطاق الأهداف المحدود:** فلأطراف المصغرة تقوم على مبدأ تقسم المشاكل إلى أبعادٍ محددةٍ بدلاً من معالجة **الصندوق الموسع والشامل** للقضايا العالمية في وقتٍ واحد. (Fathah، 2022).
هـ. توفر الأطراف الصغيرة مسارًا لزيادة الحوار السياسيّ وتعزيز بناء الثقة بين الشركاء الرئيسيين، وهذا بدوره يمكن أن يوسّع فرص تبسيط المفاوضات قبل المحافل المتعددة الأطراف.

يرتبط ظهور الأطراف المصغرة راهناً بالتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية، وفي مقدمها سببين رئيسين: الأول أنّ المنظمات المتعددة الأطراف التي هيمنت على النصف الأخير من القرن العشرين بقيادة (الولايات المتحدة فعلياً) لم تعدّ تحتكر الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية، بسبب فقدان الولايات المتحدة قدرة الهيمنة الكليّة على تحديد جدول الأعمال الدولي مدفوعاً بنمو قوة الصين وروسيا وظهور تكتلاتٍ اقتصاديةٍ دوليةٍ منافسةٍ لتلك التي تقودها الولايات المتحدة، بما يمكن اعتباره انتقالاً لمرحلة ما بعد أمريكا (وما بعد الليبرالية الغربية)، تهدف إلى تحرير السياسة الدولية من هيمنة القطب الواحد في عالمٍ تتنوع فيه المصالح الوطنية، أمّا السبب الثاني، فهو اعتقاد تيارٍ وازن داخل الولايات المتحدة خصوصاً وبعض حلفائها عموماً سيما بريطانيا أنّ النظام متعدد الأطراف بصيغته الراهنة يضعف المصالح القومية للدولة، ويقيد من سلوكها الخارجي، ويمنح هامشاً أكبر للدول غير الليبرالية في فرض أجنداتها على المنظومة الليبرالية التي تهيمن عليها واشنطن وتدعمها بريطانيا، لذلك تصبح الأطراف المصغّرة محاولةً أميركيةً وغربيةً لتطويق خيارات الدول الناشئة في محيطها الجيو سياسي المباشر.

يشهد التعاون المصغر موضوعات حيوية للتعاون الدولي مثل: تغير المناخ، والتعاون الاقتصادي، والتجارة، والترابط، والتنظيم المالي، والأمن،

ثانياً_ عوامل الانتقال من تعددية الأطراف إلى صيغ الأطراف المصغرة.

بعد عقودٍ من محاولات الحوكمة العالمية، يبدو أنّ النظام الدوليّ متعدد الأطراف يتفكك، متجسداً بعودة الجيوبوليتيك، والحمائية، والعقوبات الأحادية الجانب، والانسحاب من المعاهدات العالمية، وحتى الإكراه العسكريّ والاقتصاديّ.

1_ العوامل الهيكلية (في بنية النظام الدوليّ الراهن): يقصد بالعوامل الهيكلية تلك المرتبطة ببنية النظام الدوليّ، الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، من حيث النسق الدولي، الفواعل الرئيسة، والمنظمات الرئيسة.

يمر النظام العالميّ المتعدد الأطراف بأزمةٍ عميقة، تهدد استمراريته، تستند إلى مجموعةٍ من العوامل الهيكلية (في بنية النظام الدولي الراهن) التي تدفع باتجاه تخلي مجموعة من الدول الكبيرة وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية والصغيرة كبعض البلدان النامية سيما في جنوب شرق أسيا عن النظام متعدد الأطراف باتجاه صيغ الأطراف المصغرة، **وفي مقدمها:**

أ. **ظهور أنواعٍ جديدة من الفواعل الدولية**، التي أدت إلى تغيير طبيعة النظام متعدد الأطراف، سيما التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، والشركات العابرة للقومية، عززه ظهور مشاكل عالميةً حقيقيةً

مثل تغير المناخ وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعديد من المشاكل الأخرى التي أدت إلى زيادة التناقض في الحل كما قال (ثاكور وفان لانجينهوف) في الحوكمة العالمية (Luk Van Langenhove, 2011) (لا تزال سلطة السياسة للتعامل مع المشكلات العالمية ملكًا للدول، في حين أنّ مصادر المشكلات والحلول المحتملة تقع على المستوى العابر للحدود الوطنية أو الإقليمية أو المستوى العالمي"، على هذا النحو، فإنّ اللبنات الأساسية للتعددية، أيّ الدول، تبدو أقلّ قدرةً على التعامل مع تحديات العولمة، ولكن لأنّ النظام العالميّ متعدد الأطراف يعتمد بشدةٍ على مدخلات الدول، فإنّ التعددية نفسها لا تعمل بشكلٍ جيد).

ب. **التعقيد**، إذ يعزى الاتجاه الحالي نحو الأطراف المصغرة (Minilateralism) إلى الفشل في كثيرٍ من الحالات في بناء الإجماع داخل المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف التقليدية (Hussain, January 2021, p. 5)، فالأطراف المصغرة في جوهرها، هيّ تعبيرٌ عن الهندسة المتغيرة المستخدمة في العلاقات الدولية من قبل الدول المؤثرة في النظام الدولي من خلال جمع أصغر عددٍ من البلدان اللازمة لإحداث تغييرٍ كبير في الطريقة التي يتعامل بها العالم مع قضيةٍ معينة" (BOMASSI, NOVEMBER 24, 2021).

ج. **إرهاصات عالمٍ متعدد الأقطاب**، والعودة إلى صيغ الدول (الإمبراطورية أو المركز)، والخطاب الشعبوي، هيّ عوامل تقوّض أسس النظام متعدد الأطراف، فالعودة إلى المنافسة الاستراتيجية بين القوى العظمى، ورغبة بعض الدول الكبرى بالهيمنة وكسب الدول الأصغر، تدفع باتجاه الصفقات الثنائية والتكتلات الإقليمية، على حساب النظام متعدد الأطراف المفتوح، القائم على القواعد.

د. **هيمنة** بعض القوى الكبرى على **أدوات الحوكمة** العالمية، التي باتت أقلّ تمثيلاً وتشاركيةً.

هـ. **ضعف استجابة وفعالية المنظمات الدولية المنبثقة عن النظام متعدد الأطراف** في المشاكل العالمية، ومشاكل البلدان الأقل نمواً وقوة، التي قد تدفعها إلى صيغٍ أقلّ عدداً وأكثر استجابةً لمشاكلها.

و. **تحولات القوة في العلاقات الدولية**، يواجه التعاون متعدد الأطراف تحديًا عندما تختار الدول الكبرى حلّ مشكلاتها بشكلٍ ثنائيّ، أو أحاديّ أحياناً بدلاً من أن تكون جزءًا من مجتمع أكبر، مما يعرّض النظام برمته لخطر التصدع والتنافس الاستراتيجي.

2_ العوامل البنيوية (أزمة تعددية الأطراف) في النظام الدوليّ: يقصد بالعوامل البنيوية تلك المرتبطة ببنية النظام متعدد الأطراف من حيث فلسفته، تحدياته، الدول الداعمة له.

فالنظام متعدد الأطراف الذي نشأ في نهاية الحرب العالمية الثانية كان حاسماً في الحفاظ على السلام العالميّ، رغم فشله في منع الأزمات الإقليمية، كما كان لمؤسساته المنبثقة عنه سيما الاقتصادية دورٌ محوريٌّ في معالجة الأزمة المالية العالمية وتعزيز الاستقرار المالي الدولي.

راهناً هنالك مجموعة متنوعة من المشاكل المعولمة من تغير المناخ إلى الأزمات المالية إلى الأمن السيبراني التي لا يمكن معالجتها بفعالية إلّا من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف، ومع ذلك، فإنّ هذا النظام متعدد الأطراف يتعرض لخطر التقويض، حيث يتم تحدي أهدافه وقيمه الأساسية من مختلف الجهات الليبرالية وغير الليبرالية في آنٍ، ليدخل هذا النظام في أزمةٍ بنيويةٍ هيكليةٍ تهدد فعاليته، وهنا يرجع الباحث الأزمة إلى عوامل بنيوية وسياسية، أبرزها:

أ_ الصراع الليبراليّ – غير الليبراليّ في فلسفة النظام المتعدد الأقطاب.

ترجع أزمة التعددية إلى التغيرات في النظام الدولّي، وإرهاصات تعدد الأقطاب الجديد، وتحولات القوة العالمية الراهنة، إذ تظهر مراكز قوة جديدة (غير ليبرالية بالمعنى الغربيّ) إلى جانب الغرب السياسيّ الليبراليّ، الأمر الذي يخلق باستمرار صداماً في المواقف فيما يتعلق بالنماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالنظام الدولي الراهن فالنظام (نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية) الذي يعرفه جان انكيبري على أنّه (تنظيم ترتيبات النظام الغربيّ الليبراليّ) (ميراندا، 2016، صفحة 13)، يتألف من الكثير من الأنساق التي يعزز بعضها البعض، تشمل تلك الأنساق مجموعةً من المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الكثير من المنظمات محدّدة القضايا في هذه المجالات مثل مراقبة الملاحة الجوية والمعايير الإلكترونية والمحاسبة، ومجموعةً من المعاهدات القانونية الدولية، بدايةً من أنظمة التحكم في التسليح وحتى قوانين الحرب، ومجموعةٌ ناشئةٌ من المعايير المشتركة غير المكتملة، تستند إلى قيم الليبرالية الغربية، وتم تكريسها كليا بعد انتهاء الحرب الباردة، ليطلق على هذا النظام حينها (النظام الليبرالي الغربي متعدد الأطراف (Braun, 2020, p. 16)).

ومع التطورات الحاصلة على مستوى تحولات القوة العسكرية والاقتصادية العالمية جعلت من غير الممكن استمرار احتكار الغرب الليبرالي لقيادة هذا النظام، كما أنّ الدول غير الغربية لم تعد ترغب أن تكون جزءًا من النظام متعدد الأطراف الخاضع لتأثير الغرب (الأممية الليبرالية)، وكذا الأمر، حتى في الديمقراطيات الغربية نفسها، تتعرض التعددية لخطرٍ متزايدٍ محليًا بسبب القومية والشعبوية ومخاوف السيادة، مما خلق جدل المنفعة من النظام متعد الأطراف داخل هذه الدول.

كما أنّ القوى الصاعدة كروسيا والصين والهند ..، تطالب بحضورٍ سياسيٍّ أكبر في المنظمات المنبثقة عن هذا النظام، وهو ما ترفضه الدول الغربية عموماً، الأمر الذي أدخل النظام متعدد الأطراف بأزمةٍ بنيويةٍ أعاقت عمل هياكله ومؤسساته، وهذا بمجله يطرح إشكالية "**شرعية النظام متعدد الأطراف**" الذي لا يزال خاضعًا لسيطرة الولايات المتحدة وحلفائها.

ب: تعذر سياسات الإصلاح في قواعد النظام متعدد الأطراف الراهنة.

تحتاج العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف إلى الإصلاح، بسبب قواعدها القديمة، وهو أمرٌ صعبٌ في ظلّ الاستقطاب الحاصل بين القوى الأساسية داخله، مما يدفع الدول في سبيل مصالحها إلى إيجاد بدائل إقليميةً أو غير رسميةً يمكن أن تتخذ إجراءاتٍ منسقةٍ وسريعة.

ج: استياء الدول الليبرالية من مبدأ المساواة بين الدول في عمليات التصويت.

يرتبط الاستياء السياسيّ من تعددية الأطراف في البلدان الصناعية المتقدمة الرئيسية مثل الولايات المتحدة بالقوة التصويتية داخل المنظمات متعددة الأطراف، فالبلدان النامية تستخدم العدد كقوةٍ تفاوضيةٍ، بينما الدول المتقدمة –الأقل عددًا –تنظر إلى هذا على أنّه "استبداد الأغلبية" الذي أعاق الإجماع في المنظمات متعددة الأطراف الكبيرة.

د: استياء بعض الدول الليبرالية من نتائج العولمة النيوليبرالية.

يرتبط الاستياء السياسي من تعددية الأطراف في الولايات المتحدة، بفشل نظام ما بعد بريتون وودز في وقف موجة النمو البطيء، وتزايد مستويات عدم المساواة بين الشرائح الاجتماعية، وزيادة معدلات الهجرة، والتفتت الاجتماعي، وارتفاع المديونية الخارجية (HOMI KHARAS, 2020, p. 5)، بفعل سياسات النيوليبرالية، التي انعكست سلباً على الداخل الأميركي، الأمر الذي خلق ردّ فعلٍ شعبويّ وحمائيّ وقوميّ، أدى في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف، وكذلك الأمر بريطانيا بعد (البريكست) التي انسحبت بنتيجته من الاتحاد الأوربي 2020، الأمر الذي أضعف الثقة الدولية بهذا النظام متعدد الأطراف وأدخل تعددية الأطراف في أزمة (**عدم يقين** وثقة في آن)، وهو ما ذهب إليه الدكتور عمر موسى وزير الخارجية المصري الأسبق والأمين العام للجامعة العربية الأسبق حين قال (إنّ اهتزاز سياسة الولايات المتحدة إزاء الأمم المتحدة، بل مجمل النظام المتعدد، وهيّ القوة التي صاغت أسسه وتفاصيله على صورة مؤسساتها المختلفة، فقد كان تعامل إدارة الرئيس ترمب بصفةٍ خاصةٍ صادماً، قارب مستوى الاستغناء، بل الاستهزاء، وبالتالي هدد جديّاً فاعلية النظام ومصداقيته) (موسى، 2021، صفحة 8).

هـ: التحديات الرقمية المعاصرة وإدارة الفضاء.

يبدو أنّ تعددية الأطراف المعاصرة تبدو قاصرةً عند معالجة التحديات العالمية الجديدة مثل القضايا الرقمية أو التكنولوجيا الجديدة أو إدارة الفضاء، لأنّها لا تشمل (الجهات الفاعلة غير الحكومية (Reverdin, 2021).

و: أزمة النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف.

لقد تحول مشهد التجارة العالمية في العقود الأخيرة بشكلٍ كبيرٍ من مشهدٍ غير تمييزيّ بشكلٍ عامٍ إلى مشهدٍ تفضيليٍّ ثنائيّ أو إقليميّ واتفاقيات تجارةٍ حرةٍ ثنائية، بخلاف الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام 1995، والتي وسعّت قواعد ونطاق نظام التجارة متعدد الأطراف لتشمل الزراعة والمنسوجات وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات وغير ذلك. (Linscott, 2022).

بالنتيجة أدت النتائج المباشرة لأزمة النظام متعدد الأطراف لتعثر الهياكل والبنى المنبثقة عن هذا النظام ودفعت بالدول إلى النظر في بدائل مختلفة، مثل السعي الموازي للصفقات الثنائية أو التعاون الذي يقتصر على البلدان المتشابهة التفكير أو المتقاربة جغرافيًا.

ثالثاً_ مقاربات نظريات العلاقات الدولية لصيغ الأطراف المصغرة.

1_ مقاربة النظرية الواقعية البنيوية.

ينطلق الافتراض الأساسيّ للواقعيَّة البنيويَّة، والذي يميزها عن الواقعيَّة الكلاسيكيَّة، هو اعتبار النِّظام الدُّوليّ وحدةُ التَّحليل الأساسيَّة بدلاً من الدَّولة، كما هو عليه الحال في الواقعيَّة الكلاسيكيَّة، ويُركِّز أنصارها على إقامة التَّحالُفات المتوازنة والقوّة الدّفاعيَّة الرادعة التي تحقق الأمن الدُّوليّ (حسين، 2010). ويقول افتراضٌ رئيسٌ من افتراضات الواقعيَّة الجديدة (البنيويَّة): إنَّ التَّغيُّرات في بُنية النِّظام الدُّوليّ تختلف عن التَّغيُّرات على مستوى الوحدة، لذلك فإنَّ التَّغيُّرات القطبيَّة العالميّة تؤثِّر أيضاً على كيفيَّة توفير الدُّول لأمنها، فعندما ينخفض عدد الدُّول العُظمى إلى دولتَين أو دولة واحدة تحدثُ تغيُّرات مُهمَّة في كيفيَّة توفير الدُّول لأمنها، وحين توجد أكثر من دولةٍ عظمى تعتمد الدُّولُ على مصادرها الذاتيّة الدَّاخليَّة، وعلى التَّحالُفات التي يُمكن إقامتها مع آخرين (والتز، 2003).

أمّا أهمّ **مبادئ** الواقعية الجديدة فيمكن تحديدها على الشكل التاليّ (Snyder, 2002, p. 149):

أ. النظم السّياسية تأخذ شكلين أساسين، تسلسليةٌ (Hierarchical) أو فوضويةٌ (Anarchical) والنظام الدوليّ يأخذ دوماً الشكل الأخير.

ب. في النظام الفوضويّ كلّ الدول لها وظائف متشابهةٌ، فهيّ متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

ج. جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية (Egoism)، وتسعى لضمان بقائها.

د. في أيّ نظامٍ للمساعدة الذاتية (Self-help System) البقاء يقتضي الاستجابة للقوة النسبية ولأفعال الآخرين.

هـ. حالة الفوضى في النظام الدوليّ تدفع دوماً نحو خلق نظامٍ لتوازن القوة.

و. إنَّ قصور النَّظريَّة برأيّ كينث وولتز هو قصورٌ عامٌّ في كُلِّ نظريَّات العلوم الاجتماعيَّة، ويكمن في عدم قدرتها على التَّنبُّؤ بموعد حدوث إعادة التّوازن، ويرى وليم وولفورث William Wolfforthأنَّ إعادة التّوازن ستتحقَّق، لكنّها ستكون على المدى البعيد، وبالضَّرورة فإنَّ النَّظريَّة الواقعيَّة أفضل في تحديد ما سيحدثُ من تحديد متى سيحدث (والتز، 2003، صفحة 37).

هذا، ويمكن تحديد أهم عناصر التحليل الأساسية للفكر الواقعيّ المعاصر، وهيّ: بنية وفوضوية النظام الدوليّ، توازن القوة، سياسات المساعدة الذاتية.

وترى النَّظريَّة الواقعيَّة (بفرعيها الكلاسيكيّ والجديد)، أنَّ الدَّولة القوميّة هيّ الأساس كوحدةٍ للتَّحليل، وأنَّ الدُّول تتضارب في مصالحها إلى درجةٍ يقود بعضها للحربِ، خاصة وأنّ هذا التضارب يتم في ظلّ وجود الدولة في نظامٍ فوضويٍّ تنافسيٍّ، تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، فإنّها –أيّ الدولة– لا تهتم سوى بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية، ودعم استقرارها المحليّ، وتقوية بنيتها الداخلية، بصورةٍ تضمن حماية نظامها السّياسيّ واستقلالها وسيادتها الخارجية (زيد، 2012، صفحة 49)، والإمكانات المتوفرة للدَّولة تلعب دوراً مهمَّاً في تحديد نتيجة الصِّراع وقدرة الدَّولة على التَّأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أنَّ قُدرات الدَّولة لا تقتصر إطلاقاً على الجانب العسكريّ، والقوّة إلى جانب البُعد العسكريّ تشمل على متغيّراتٍ أُخرى، كمستوى التَّطوُّر التِّقنيّ، أو السكّان، أو المصادر الطَّبيعيَّة والعوامل الجغرافيّة، وشكل الحكومة والقيادة السياسيَّة والأيديولوجيا (بالتسغراف، 1985، صفحة 59)، انطلاقاً مما تقدم، الأطراف المصغرة وفق النظرية الواقعية **صيغةٌ من صيغ التحالفات الدولية** في النظام الدولي، تستند عليها الدولة في تحقيق مصالحها الأمنية والاستراتيجية والتجارية، ضمن نظامٍ دوليٍّ فوضويٍّ تغيب عنه السلطة المركزية، يعزز هذا الاستنتاج جملة من الافتراضات السياسية:

أ. تضارب المصالح بين الدول **يعيق** الوصول إلى تحقيق بعض المصالح الوطنية في النظام متعدد الأطراف، وهنا تصبح الأطراف المصغرة **وسيلةً** لبلوغ المصالح الوطنية عبر الاتفاقيات الثنائية والمصغرة، دون إغفال أن هذا الأمر قد يشعل التنافس الدولي والصراع أحيانا.

ب. النظام متعدد الأطراف هيكلٌ رسميٌّ تعاهديٌّ، يضع قيوداً أمام سلوك وقرارات الدولة، لذلك تميل الدول إلى الاتفاقات الأحادية أو الثنائية التي تجعلها في وضعٍ أفضل لاتخاذ القرارات.

ج. المعايير الأخلاقية وفق المفهوم الواقعيّ هيّ معاييرٌ براغماتيةٌ تستند إلى المصلحة، وترفض الواقعية السياسية تقييد السياسة الخارجية للدول بنظام معايير قيميٍّ دوليّ تفاهيميّ، ينتج عن اتفاقات متعددة الأطراف، فالدولة وفق النظرية الواقعية مستقلةٌ في علاقاتها الخارجية وتعمل بما تمليه عليها إرادتها وحدها، والقواعد الأخلاقية الملزمة للأفراد داخل الدولة ليست ملزمةً للدول في علاقاتها الخارجية (نيقولا، 1988، صفحة 281).

د. نظراً للطبيعة الحصرية للنزعة المصغرة، فإنّ المبادرة في إنشاء الأطراف المصغرة لا يمكن أن تركز إلّا على قوةٍ رئيسيةٍ واحدةٍ تتمتع بحريةٍ نسبيةٍ لتأكيد نفوذها على البلدان المشاركة الأصغر.

هـ. يجادل **ستيفن والت** Stephen M. Walt، أنه من المكن أن يؤدي الاتفاق بين القوى الكبرى إلى ترتيباتٍ تعاونيةٍ يجب على الدول الضعيفة قبولها إذا كانت ترغب في الحصول على فوائد المشاركة (Walt، JUNE 23, 2009).

و. جادل **(لويد غروبر)** في كتابه "حكم العالم: سياسة القوة وصعود المؤسسات فوق القومية"*، بأنّه تستطيع الدول القوية في بعض الأحيان إجبار الدول الأضعف على قبول الترتيبات المؤسسية التي كانت أقلّ من الأمثل من وجهة نظر الأطراف الأضعف، لأنّ التواجد في ترتيب دون المستوى الأمثل كان لا يزال أفضل من الاستبعاد الكامل.

ز. يشير **جيلبرت وينهام**، "أن ما يسمى مفاوضات متعددة الأطراف في الواقع ما هيّ إلّا سلسلةٌ كبيرةٌ ومعقّدةٌ من المفاوضات الثنائية (أو محدودة الأطراف)، غالبًا ما تم العمل الرئيسي للمفاوضات بعيدًا عن الصيغ المتعددة الأطراف (Winham 1986، 34).

ح. يجادل **مايلز كاهلر** بأنّ السجل التاريخي لتعددية الأطراف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما هو إلّا تعبيرٌ عن مفاوضات وتفاهمات النظام المصغر للقوى العظمى، والذي يحدد لاحقاً جوهر معظم الأنظمة المتعددة الأطراف (Kahler, Multilateralism with Small and Large Numbers, 1992, p. 28).

ط. يجادل **كينث وولتز** بأنّ "بنية النظام الدولي هيّ التي تشكّل كلّ خيارات السياسة الخارجية" (دشر، 2016، صفحة 411)، وهذه الطبيعة هيّ فوضوية، وفي ظلّ هذه السمة في بنية النظام الدولي

* **للمزيد يمكن مراجعة:**
Lloyd Gruber, Ruling the World: Power Politics and the Rise of Supranational Institutions Kindle Edition, Princeton University Press, 2020.

فإنّ الدول ستتنافس من أجل القوة والهيمنة، لذلك لا ينبغي تقييد خيارات الدولة في بحثها عن القوة باعتبارات النظام متعدد الأطراف (المساواة، القيم الأخلاقية، عدم التجزئة...).

ي. يجادل **جون ميرشايمر** بأنّ "أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظامٍ فوضويّ، هيّ أن تستغل الدول الأخرى الأقلّ قوةً، ويقترح على قادة الدول أن يبحثوا عن سياساتٍ أمنيةٍ تضعف قدرات أعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم (دشر، 2016، صفحة 419) –، وانطلاقاً من ذلك تصبح صيغ الأطراف المصغرة مفضلةً لدى الواقعية البنيوية (الهجومية)، بخلاف النظام متعدد الأطراف الذي يستند إلى نية الاتفاق، وهو أمرٌ لا تعترف به النظريات الواقعية على اختلاف مقارباتها.

ك. يجادل كلّ من **(بالكان ديفلين وجوناثان بيركشاير ميلر)** أنّ التعددية العالمية القائمة والمؤسسات العالمية توفر مجتمعاً دولياً ضعيفاً للغاية يعتمد على عددٍ قليلٍ جداً من المبادئ المشتركة، مثل السيادة، ومعه تصبح المؤسسات العالمية متعددة الأطراف غير قادرةٍ على حماية مصالح الدول، الأمر الذي يتطلب نهجاً متعدد الطبقات للمؤسسات الدولية وفق موازين القوى سيما الاقتصادية (Miller, DECEMBER 2020, p. 5).

ل. يجادل الواقعيون عموماً بأنّ التعددية لم ترق إلى مستوى طموحاتها، وأنّه من الصعوبة بمكان إصلاح المنظمات الكبيرة في ظلّ تحولات القوة الدولية، وبالتالي ستختار الدول أساليب تعاون أكثر واقعيةً، كالأطراف المصغرة والثنائية.

2_ مقاربة النظرية الليبرالية:

الليبرالية، الليبرالية الجديدة، التعددية، الليبرالية المؤسساتية، أسماءٌ تظهر في أدبيات العلاقات الدوليَّة لتشير إلى تقليدٍ فكريّ ونظريّ في العلاقات الدوليَّة أو تصورٍ لماهية هذه العلاقات، وعلى الرغم من أنَّ هناك بعض الاختلافات بين هذه التيارات والمداخل، لكنَّها تشترك في افتراضاتٍ عديدةٍ حول دراسة العلاقات بين الدول، وعلى صعيد السِّياسة الخارجيَّة للدول.

يقوم المنظور الليبراليّ على الافتراضات الأساسية الآتية (المصري، 2014، الصفحات 101-102):

أ. تؤدي الدَّولة القومية Nation-state والقوى الفاعلة الأخرى Non State Actors دوراً مهماً في السِّياسة العالمية.

ب. ترفض الليبرالية افتراض الواقعية بأنَّ الدول تتصرف بشكلٍ عقلانيٍّ، إذ يرى أتباع النظرية الليبرالية أنَّ القرارات في الدول تأتي نتيجة تسويةٍ لصراعات ومنافسات بين مؤسسات ومراكز قوىً

عديدةً كلّ منها يسعى لتحقيق مصالحه؛ لذلك لا يمكن الافتراض أنَّ القرار عقلانيّ طالما أنَّه جاء نتيجة مقايضةٍ ومساومةٍ بين العديد من البيروقراطيات، ومراكز قوىً فاعلةٍ داخل الدَّولة.

ج. الدَّولة ليست فاعلاً وحدويّاً، بل تتكون من أفرادٍ وجماعات مصالح وبيروقراطياتٍ متنافسة، والنظر إلى الدول كفاعلٍ وحدويّ يُعد تُجاهلاً لتعدد الفاعلين المشكّلين للوحدة المسماة الدَّولة، وتجاهلاً للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل.

د. يعترف الليبراليون بأنَّ طبيعة النظام الدوليّ تتسم بغياب السلطة المركزية، وأنَّه لا يوجد سلطةً عليا أعلى من سلطة الدَّولة، ولكن هذا، حسب أتباع النظرية الليبرالية، يؤدي إلى تعاونٍ دوليٍّ، وليس بالضرورة إلى صراعٍ بين الدول.

هـ. ينطلق الليبراليون من الافتراض بأنَّ الدول تسعى إلى الكسب المطلق، وليس الكسب النسبيّ كما يفترض الواقعيون، أنَّ الدول لا تنظر إلى العلاقات الدوليَّة من منظور اللعبة الصفرية، أيّ ما يكسبه لاعبٌ دوليٌّ بالضرورة يخسره اللاعب الآخر، ولكن الليبراليين ينظرون إلى العلاقات الدوليَّة على أنَّها تفاعلات، أيّ أنَّه يمكن أن تربح جميع الأطراف.

و. الأجندة السياسيَّة تبقى قابلة للتوسيع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تناميّ حدّة الاعتماد المتبادل.[1]

جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولاتٍ عديدةٍ، حساسةً وعميقةً، شهدها المجتمع الدوليّ منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ضمن هذا التصوّر توجد الليبرالية التجارية، وهيّ ترى أنَّ الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصاديّ سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضدّ بعضها البعض، لأنَّ حالة الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، وهناك الليبرالية الجمهورية أيضاً، وهيّ تركز على مساهمة الحكومة الديمقراطية في صنع السلام العالميّ (عباس، 2020، صفحة 77) .

تعددية الأطراف التي سادت منذ انتهاء الحرب الباردة كانت معتمدة على التفسير الغربي المستند إلى **الأممية الليبرالية**، يجادل (جي جون إكينبيري) بأن منطق الأممية الليبرالية "مأخوذ في مجموعة من خمسة شروط" (de Wijk, 2020, p. 17):

أ. الانفتاح من حيث التجارة والتبادل.

ب. الالتزام بمجموعة علاقاتٍ قائمةٍ على القواعد.

[1] **For more**, See: Paul R Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, and Globalism and Beyond, USA, Allyne & Bacon, 3rd Edition, 1999, p 200.

ج. شكل من أشكال التعاون الأمنيّ.

د. "ترويض" سياسات القوة من خلال بناء علاقاتٍ مستقرةٍ سعياً لتحقيق مكاسب متبادلة.

هـ. ستعزز هذه النزعة الدولية الليبرالية انتشار الديمقراطية الليبرالية.

شكّلت تعددية الأطراف **الركيزة الأساسية للنظام الليبراليّ الدوليّ** بعد الحرب العالمية الثانية، وتعززت مع هيمنة الولايات المتحدة على مركز صنع القرار في النظام الدولي بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، راهناً تمثل المبادرات الصغيرة (الأطراف المصغرة) **تحديًا** مباشرا للهيكل متعدد الأطراف القائم في العلاقات الدولية، وتحدياً مباشراً للنظام الليبراليّ الغربي المهيمن على العولمة، يعززه انتشار الديموقراطيات غير الليبرالية والنزعات القومية والشعبوية حتى داخل بلدان تبنت الليبرالية نظاماً سياسياً.

ويطرح الباحث هنا أبرز السلبيات التي يقترحها الليبراليون كمآخذ على الأطراف المصغرة:

أ. تفتقر هذه الأطراف المصغرة وفق المنظور الليبرالي إلى العدالة الإجرائية أو التشغيلية بحكم تباين القوة بين أطرافها والتي غالباً ما تتمحور حول قوةٍ مهيمنةٍ بين قوتين أو ثلاث.

ب. تواجه الأطراف المصغرة مشكلةً في الثقة من البلدان التي ليست جزءًا من المجموعة، وهيّ مشكلةٌ أخلاقيةٌ.

ج. تعدّ الأطراف المصغرة تراجعاً عن حوكمة العلاقات الدولية.

د. إنّ غياب الطابع المؤسسيّ لصيغ الأطراف المصغرة يضعف فعاليتها، إضافةً إلى ذلك إنّ الاعتماد على الروابط غير الرسمية والعلاقات بين الأفراد يجعلها عرضةً للتغيرات في السياسة الداخلية، والبيئة الإقليمية والدولية.

لذلك يجادل الليبراليون بضرورة **تجديد** تعددية الأطراف انطلاقاً من المبررات التالية:

أ. يتميز العصر الراهن بتحولاتٍ كبيرةٍ في القوة الجيوسياسية والاقتصادية، مع تزايد في التنافس بين القوى الكبرى، لذلك فإنّ هذه التحديات العالمية المتزايدة تتطلب المزيد من الحوكمة المتعددة الأطراف والتعاون الدوليّ القائم على القواعد، الأمر الذي يعزز الاستجابات المتعددة الأطراف للتحديات العالمية وينشط الحوكمة العالمية.

ب. يتطلب تعزيز السلام والأمن العالميين والدفاع القيم العالمية والقانون الدولي والعمل ضدّ تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، والصحة العامة، والتحولات الرقمية، والدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون تنشيط النظام متعدد الأطراف.

ج. يعزو الليبراليون المكاسب الاقتصادية الكبيرة والسلام النسبيّ في النصف الثاني من القرن العشرين للهياكل العالمية متعددة الأطراف لما بعد الحرب(Gaafar, 2022) ، والتي تشمل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية...

د. يجادل **(آن كروجر)** بأنّ المكاسب العالمية من حيث الصحة والعمر المتوقع عند الولادة ومحو الأمية، اعتمدت جزئياً على قدرة وأداء المؤسسات المتعددة الأطراف، وخاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على دعم الأداء السلس للنظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي. لذلك، أصبح تعزيز هذه المؤسسات حاجةً ملّحةً بسبب زيادة الاعتماد الدولي المتبادل (Krueger, May, 2011, p. 2).

هـ. يمثّل صعود القوى الحمائية والقومية والتيارات الشعبوية تحدياً عالمياً يقوّض شرعية وفعالية المؤسسات العالمية متعددة الأطراف ويعزز من صيغ الاتفاقيات الثنائية والمصغرة.

و. يجادل **(مايلز كاهلر)** بأنّ "الحوكمة الدولية" في جوهرها هيّ "معارضة الترتيبات التمييزية الثنائية التي يُعتقد أنها تعزز نفوذ القوى الكبرى على تلك الأقل قوة، وتزيد من مستويات الصراع الدولي (Kahler, Multilateralism with Small and Large Numbers., Summer 1992, p. 681).

ز. يعدّ التعاون متعدد الأطراف القائم على القواعد ضمانةً رئيسيةً للمساواة في السيادة بين الدول، كما تتجسد في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ح. تستند العلاقات الدولية في العصر الحديث إلى شبكةٍ من المؤسسات المتعددة الأطراف والصكوك القانونية الدولية، على رأسها المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأيّ بلد، وتعتمد الدول الصغيرة على وجه الخصوص، على هذا النظام المتعدد الأطراف لحماية سيادتها واستقلالها ولتعزيز المصالح الحيوية الأخرى والدفاع عنها، وبالتالي فإنّ أيّ تراجعٍ عن هذا النهج المتعدد يمثّل تهديداً للدول الأقل قوة، وعودة إلى التنافس الجيوسياسي والهيمنة.

ط. يجادل الليبراليون أمثال **(إريك شيريف)** بأنّ الدبلوماسية الدولية يمكن أن تكون وسيلةً فعالةً جدًا لدعم الحلول اللا عنفية للمشكلات ذات الطابع الدوليّ والإقليميّ (Shiraev, 2014, p. 90).

ي. إنّ عدم وجود هيكلٍ مؤسسيٍّ رسميٍّ للأطراف المصغرة من خلال أمانةٍ عامة ومكاتب قائمةٍ بذاتها. يجعل من الصعب تتبع البيانات وسجلات الاجتماعات والنتائج المحققة، بما يضعف الشفافية الدولية، ويفاقم المعضلات الأمنية المنتشرة عالمياً (Tirkey, 2021, p. 18).

رابعاً_ السيناريوهات المحتملة لتعددية الأطراف في النظام الدوليّ في ظلّ تنامي الأطراف المصغرة.

تتسم العلاقات الراهنة في النظام الدولي الفوضويّ بالمنافسة المتزايدة، والنزعات القومية، والحمائية، وتنامي ظاهرة الأطراف المصغرة، وعودة المنافسة القطبية، التي تشكّل أحد روافعها الحرب في أوكرانيا (2022)، وهو ما يشكّل بمجموعه تحدياً لمستقبل النظام الدولي متعدد الأطراف المفتوح، انطلاقاً من ذلك يطرح الباحث ثلاثة سيناريوهاتٍ محتملةٍ لمستقبل التعددية في ظلّ تنامي ظاهرة الأطراف المصغرة:

1_ سيناريو التكامل-(السيناريو الليبرالي)، ينطلق هذا السيناريو من التحديات العالمية المشتركة. ففي عالم تسوده العولمة، يعيش المجتمع الدولي ككلٍ مترابطٍ، والسبيل الوحيد لمواجهة التحديات المختلفة في هذا العالم هو دعم التعددية المفتوحة سياسياً وعملياً، من خلال **التمسك بالقيم المشتركة للإنسانية، أيّ السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، والارتقاء فوق التحيز الأيديولوجي، وجعل آليات ومبادئ وسياسات التعاون منفتحة وشاملة قدر الإمكان، ومعها** توفر الأطراف المصغرة مسارًا تكامليا لزيادة الحوار السياسي وتعزيز بناء الثقة بين الشركاء الرئيسيين، وهذا بدوره يمكن أن يوسع فرص تبسيط المفاوضات قبل المحافل المتعددة الأطراف، والعمل نحو الهدف الأكبر للتعاون الدولي وهو الحوكمة العالمية، كما يمكن معها للأطراف المصغرة أن تملأ الفجوات في الأطر المتعددة الأطراف، وتسمح للبلدان الأقل قوة بالمشاركة في حوار سياسي لحل القضايا العالقة على المستوى العالمي (Tirkey, 2021, p. 18)، إضافةً إلى ذلك تعدّ الأطراف الثنائية والمصغرة أداةً مفيدةً للدبلوماسية والقضايا الأمنية لأنّها تكمل الشراكات المتعددة الأطراف القائمة، وتسمح للدول المعنية بالتركيز على مناطق جغرافية معينة.

2_ التعددية الانتقائية-(السيناريو الواقعيّ)، ينطلق هذا السيناريو من مبدأ المصلحة القومية، التعددية الانتقائية هيّ سياسةٌ خارجيةٌ متمثلة في الاختيار الانتقائي للشركاء متعددي الأطراف، وكذا الأمر الإجراءات المعمول فيها ضمن هذا النظام التي تعتمد على القضية المطروحة، وذلك بدلاً من السعي لتحقيق تعاون شامل متعدد الأطراف (من حيث المبدأ) مفتوح للجميع، بالتالي "التعددية الانتقائية" لا تعارض الاتفاقيات الدولية المفتوحة ومتعددة الأطراف من حيث المبدأ، بل تلتزم بها بالمقدار الذي يخدم مصالحها المتصورة وترفض الالتزامات الأخرى التي لا تفعل ذلك (Chayes, 2008, p. 45)، وفي ذات السياق، تعزز الدول ضمن هذا التوجه نهج الأطراف المصغرة، في القضايا الأمنية والاستراتيجية، التي تعدّ حينها تعددية انتقائية.

3_ سيناريو التحول، بمعنى الانتقال من النظام الدوليّ متعدد الأطراف إلى صيغ الأطراف المصغّرة، ينطلق هذا السيناريو من تعذر سياسات الإصلاح للمنظمات الكبرى متعددة الأطراف مع تزايد أوجه القصور الهيكلية في بنى هذا النظام ومؤسساته ومنظماته، يعززها تحديات التمويل وتزايد الشعبوية والحمائية، ولكن هذا السيناريو بالتحديد يبدو بعيداً بسبب تمسك غالبية الدول بالآليات الدولية متعددة الأطراف، إبان انسحاب الولايات المتحدة في حقبة الرئيس الأميركي السابق ترامب منها.

والجدير ذكره هنالك الكثير من المتغيرات التي قد ترجح سيناريو على آخر، **في مقدمها:**

أ. **نتائج الحرب الأوكرانية**، والمرتبط بقدرة الولايات المتحدة على تجديد هيمنتها العالمية، والذي قد يفضي إلى تجديد الهيمنة الليبرالية الغربية (الأممية الليبرالية) على النظام متعدد الأطراف.

ب. المدى الذي تستطيع **فيه الصين فرض رؤيتها** على النظام الدوليّ الراهن متعدد الأطراف، والذي قد يفضي إلى بناء نظامٍ متعدد الأطراف (ليبراليّ) ولكنّه ليس (بهيمنةٍ غربيةٍ)، إذ تطرح الصين مقاربتها لتعددية الأطراف "**ذات الخصائص الصينية**"، والتي تقوم على(Qiaosu, 2017) :

1) إضفاء الطابع الديمقراطيّ على العلاقات الدولية.
2) المساواة بين الدول بغض النظر عن الحجم والقوة والثروة.
3) تدعيم دور الأمم المتحدة للعب دورٍ فاعلٍ في النزاعات الدولية، وتوسيع دور الدول النامية في الشؤون الدولية.
4) الحوار بدلاً من المواجهة، والشراكة بدلاً من التحالف.
5) تعزيز العولمة الاقتصادية وجعلها أكثر انفتاحًا وشموليةً وتوازنًا لتكون رابحة للجميع.
6) الحوكمة العالمية المبنية على التشاور المكثّف، والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة.

الجدير ذكره هنا أن حوكمة العلاقات الدولية من أجل بناء "**مجتمع المستقبل المشترك للبشرية**" هو مفهومٌ جديد أيدته الحكومة الصينية بعد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعيّ الصينيّ، بهدف تطوير هيكلٍ جديدٍ للعلاقات الدولية، وتطوير نموذجٍ للحوكمة العالمية (Hongjin, 2017, p. 1)، وتعدّ مبادرة "حزام وطريق" الصينية أداة الصين الرئيسة في الترويج لنموذج **تعددية الأطراف** "**ذات الخصائص الصينية**".

ج. قدرة الاتحاد الأوربيّ على تثبيت أركان النظام الدوليّ متعدد الأطراف الراهن، ويعتقد الباحث أنّ هذه النقطة بالتحديد هيّ مهمةٌ وحاسمةٌ لمستقبل النظام الدوليّ متعدد الأطراف، إذ تمثل التعددية حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأوروبية، تم التأكيد عليها في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبيّ لعام

2016، كما تعدّ علامةً فارقةً في تطوير سياسةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ مستقلةٍ للاتحاد الأوروبيّ، كما وردت في استراتيجية الأمن الأوروبية لعام 2003 التي أفردت مساحةً مهمة لـ" النظام الدوليّ القائم على التعددية الفعالة" (O'Sullivan, 2021, p. 1)، ومع انسحاب الولايات المتحدة من أغلب الاتفاقيات والمنظمات متعددة الأطراف في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، أصبح مستقبل هذا النظام مرتبطٌ بقدرة الاتحاد الأوربّي على تجديده، من خلال مفاوضاتٍ مستقلةٍ (بعيداً عن نزعة المركزية الأوربية) مع الفواعل الرئيسة في النظام الدولي، وفي مقدمها الصين، وروسيا، والقوى المتوسطة كالهند والإمارات وتركيا والبرازيل...لإرساء مزيدٍ من الحوكمة العالمية المبنية على المساواة بين الدول في المفاوضات.

انطلاقاً منذ ذلك، فإنّ السيناريو الأكثر ترجيحاً راهناً هو السيناريو الواقعيّ، بمعنى: الاختيار الانتقائيّ للشركاء متعدديّ الأطراف، بانتظار ما تؤول إليه المتغيرات السابقة، سيما المفاوضات الأوربية–الصينية بشأن مستقبل النظام متعدد الأطراف أولاً، ومدى قدرتهما ثانياً على التأثير على الموقف الأميركيّ، الذي بدأ يتجه نحو تشكيل شبكةٍ من التحالفات العالمية المبنية على الأطر المصغّرة، سيما في القضايا الأمنية والاستراتيجية، ويرفض إصلاح نظام الحوكمة العالمية، إلّا بالقدر الذي يضمن هيمنته على قواعده، ومنع الصين من المشاركة المؤثرة في صياغة تلك القواعد.

خاتمة

منذ ثلاثينيات القرن الماضي ظهر الجدل الواقعي الليبراليّ على خلفية طرح بعض المفكرين الليبراليين افتراضاً مفاده بأنّ كيانًا فوق وطنيًا يمكن أن ينظم الفوضى الدولية، وهو ما رفضه الواقعيون بشدّةٍ، وأيدته الوقائع حينها بفشل منظومة عصبة الأمم في منع الحرب العالمية الثانية، وحتى الآن لم ينتهي هذا الجدل بعد، فهو نقاشٌ فلسفيٌّ بطبيعته، كما أنه مصدر الانقسام الراهن بين "اليمين" و "اليسار" في الديمقراطيات الحديثة.

تمتلك الواقعية افتراضاتٍ نظريةٍ قويةٍ تمكنّها من تفسر العدوان والصراع والسياسات العسكرية التوسعية، لكن هذه الافتراضات مازالت دون القدرة التفسيرية الفعالة عندما يتعلق الأمر بمفهوم التعاون عبر الوطني، والتجارة الحرّة، والسلام النسبيّ للنظام الدوليّ، وانتشار الحكم الديمقراطي والتركيز المتزايد على الترابط الاقتصادي والعولمة، وفي ذات السياق مازالت الليبرالية **رؤيةً معياريةً** لما يجب أن تكون عليه السياسات الدولية، رغم ادعاءات مريديها بأنّها لم تعد مجرد إسقاطٍ لما يجب أن تكون عليه السياسة، ولكنّها الآن

نظريةٌ حديثةٌ وفعالةٌ لتحقيق السلام، تم تحقيقها في خضم الظروف الفوضوية، ويستشهدون باتفاق باريس للمناخ 2015، واتفاقيات منع الانتشار النووي، والحد من التسلح.. دليلاً عن الفاعلية الراهنة.

بناءً على ما سبق، فإنّ رؤية الأطراف المصغرة هيّ جزءٌ من النقاشات المستمرة بين الليبراليين والواقعيين **في مسائل السياسات الدولية وطبيعة النظام الدوليّ متعدد الأطراف الذي لا تؤمن به الواقعية، ولكنّها تعايشت معه بالقدر الذي كانت تهيمن من خلاله المصالح الوطنية (للغرب الليبرالي) على الأممية الليبرالية ذاتها، وجعلت منها أداةً للهيمنة العالمية، وتخلت عنها عندما دعت الضرورة القومية، لذلك الأطراف المصغرة صيغةٌ من صيغ التحالفات الدولية في نظامٍ دوليٍّ فوضويٍّ تغيب عنه السلطة المركزية**، تستند عليها الدولة في تحقيق مصالحها الأمنية والاستراتيجية والتجارية، هذه المصالح عادةً ما تكون عرضةً للخطر نتيجة التضارب مع بعض مصالح الدول الأخرى في النظام متعدد الأطراف، وهنا تصبح الأطراف المصغرة وسيلةً لبلوغ المصالح الوطنية عبر الاتفاقيات الثنائية والمصغرة، **بينما الليبرالية عدّت الأطراف المصغرة تراجعاً عن حوكمة العلاقات الدولية، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين، وتعزيزاً للنزعة القومية والشعبوية وتعزيزاً للحمائية، الذي يهدد النظام التجاريّ العالميّ المفتوح والمستند إلى قواعد، بما يمكن أن يقحم العالم في حروب وتنافس تجاريّ، يخلّف الكثير من الصراعات الجيوسياسية، ولكن ما أغلفه الليبراليون هو أنّهم من يمنح الأفضلية لمقولات الواقعين**، فتمسكهم بالفلسفة الغربية لليبرالية كجوهرٍ للأممية الليبرالية، أهدر حق المساواة مع غيرهم من الفلسفات الليبرالية غير الغربية، وقوّض مبدأ الديموقراطية ذاته والمساواة الذي تنادي به الليبرالية بين الدول، وجعل من الأخرين مجرد توابع سياسيةً للمركز الغربي لليبرالية، الأمر الذي يعزز النزعات القومية والخطابات الشعبوية لدى تلك الأطراف الدولية، **ويجعل من مبدأي المصلحة والقوة في العلاقات الدولية المبادئ الأكثر حضوراً**، وهنا لا يسع الباحث في ختام البحث إلّا التأكيد على أهمية حوكمة العلاقات الدولية، ولكن هذا الأمر يتطلب إصلاح الليبرالية لذاتها، فمعايير القياس الليبرالية مازالت ليبراليةً غربيةً، تعكس إرادة الهيمنة ذاتها في الحقب الاستعمارية الغربية سيما القرنين الماضيين، فتعددية الأطراف يفترض أن تقوم على معايير متفقٍ عليها بين الأطراف، لا على معايير أُنتجت وفق ثقافةٍ معينة في ظرفٍ سياسيٍّ معين، والتعامل معها **كنهايةٍ للتاريخ**، ولذلك من المرجح أن تهيمن ظاهرة الأطراف (الانتقائية والمصغرة) على مشهد العلاقات الدولية مستقبلاً، **بانتظار** قدرة الليبرالية على تجديد ذاتها.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية.

1. “Explaining the Rise of Minilaterals in the Indo-Pacific،” ORF Issue Brief No. 490, Observer Research Foundation. Attribution: Rajeswari Pillai Rajagopalan. September 2021.
2. “Minilateralism for Multilateralism in the Post-COVID Age،” Policy Report، S. Rajaratnam School of International Studies، January 2021. Some of these issues discussed in Amalina Anuar and Nazia Hussain. January 2021.
3. Aarshi Tirkey. (2021 SEP 01). Minilateralism: Weighing the Prospects for Cooperation and Governance. orf. New Delhi: Observer Research Foundation.
4. Abdul Fathah. (JUN 4, 2022). From Multilateralism to Minilateralism- A Conceptual Paradigm .Kerala, India: Defence Research and Studies.
5. Afe Adogame. (2004). the Berlin-Congo Conference 1884: The Partition of Africa and Implications for Christian Mission Today". Journal of Religion in Africa. (34.)
6. Alfred Marleku. (2016). History of International Relations. RELATIONS INTERNATIONALS, no 1(Vol. 9.NO 67).
7. Andrew Hurrell. (2007). one world, many worlds: the place of regions in the study of international society, International Affairs ،P 127.
8. Anne O. Krueger. (2011). the Importance of Multilateralism in the Twenty-First Century. Stanford: Stanford University.
9. Antonia Chayes. (2008). “How American Treaty Behavior Threatens National Security”. International Security ،1.
10. Balkan Devlen and Jonathan Berkshire Miller. (DECEMBER 2020). Expanding the toolkit: How Minilateralism can help fill, the void left by failing international institutions. Ottawa, Ontario: MACDONALD-LAURIER INSTITUTE.
11. DENNIS J. SNOWER, SEBASTIAN STRAUSS HOMI KHARAS. (2020). the future of multilateralism: responsible globalization that empowers citizens and leaves no one behind. G20.

12. Eric B Shiraev. (2014). International Relations . International Relations Vol 1, New York: Oxford University Presses.
13. Glenn H. Snyder. (2002).Mearsheimer,s World- offensive Realism and the Struggle for Securit. A Review Essay, International Security ,‹No.1 ((summer 2002) .
14. Kei Koga. (Volume 17, Number 4, October 2022). Restricted access A New Strategic Minilateralism in the Indo-Pacific. Asia Policy-National Bureau of Asian Research.
15. Laura Philipps / Daniela Braun. (2020). Multilateralism-The Future of Multilateralism. Vol 3.
16. Luk Van Langenhove. (31 5, 2011) .Retrieved 22/2/2023: https://unu.edu/publications/articles/multilateralism-2-0-the-transformation-of-international-relations.html
17. Marc Reverdin. (14 JANUARY 2021). Mending Multilateralism: on Getting Worse and Getting Better .Retrieved 25/2/2023 institutmontaigne: https://www.institutmontaigne.org/en/analysis/mending-multilateralism-getting-worse-and-getting-better
18. Mark Linscott. (30 November 2022). A triple threat is putting the multilateral trading system at risk. What can the WTO do about it? Washington ‹DC ‹usa, atlantic council . Retrieved 25/2/2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/a-triple-threat-is-putting-the-multilateral-trading-system-at-risk-what-can-the-wto-do-about-it/
19. Miles Kahler. (Summer, 1992). Multilateralism with Small and Large Numbers. VOL 3.
20. Miles Kahler. (Summer 1992). Multilateralism with Small and Large Numbers." International Organization. (46, 3).
21. R., Thompson, J., & Chavannes, E de Wijk. (2020). what is multilateralism? In Adjusting the Multilateral System to Safeguard Dutch Interests. Hague Centre for Strategic Studies.
22. Stephen M. Walt. (JUNE 23, 2009). On minilateralism. Foreign policy.

23. Stewart M. Patrick. (January 5, 2016). Making Sense of "Minilateralism": The Pros and Cons of Flexible Cooperation. The Council on Foreign Relations -CFR.
24. STEWART PATRICK. (2023). Four Contending U.S. Approaches to Multilateralism. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
25. LIZZA BOMASSI, the Asia-Europe Meeting and the Case for Minilateralism. NOVEMBER 24, 2021. Carnegie Europe.
26. V. D Cha. (2003). the dilemma of regional security in East Asia: Multilateralism versus bilateralism. Regional conflict management.
27. William T. Tow. (2019). Minilateral security's relevance to US strategy in the. The Pacific Review ،VOL. 32(NO. 2).
28. Yomna Gaafar. (22 9, 2022). Multilateralism needs an overhaul. Here is where to start .Retrieved 12/2/2023 Atlantic council: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/multilateralism-needs-an-overhaul-heres-where-to-start/
29. Ruggie, J. G. (1993). Multilateralism matters: The theory and praxis of an international form. New York, NY: Columbia University Press
30. Cha, V. D. (2003). The dilemma of regional security in East Asia: Multilateralism versus bilateralism. In P. F. Diehl & J. Levgold (Eds.), Regional conflict management (pp. 104–122). Lanham, MD: Rowman& Littlefield
31. Keohane, Robert O. "Multilateralism: an agenda for research. International Journal, XLV, n.4, 1990.
32. Winham, Gilbert R. International Trade and the Tokyo Round, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1986.
33. Andrew Hurrell, "One world, many worlds: the place of regions in the study of international society," International Affairs, 83:1, 2007.
34. Adogame, Afe (2004). "The Berlin-Congo Conference 1884: The Partition of Africa and Implications for Christian

Mission Today". Journal of Religion in Africa. 34 (1/2): 188. Doi: 10.1163/157006604323056778.

35. Qiaosu, Z. (2017, 10 18). Xi Jinping proposed adhering to the path of peaceful development and promoting building a community with a shared future for humankind. Beijing, CHINA: Xinhua News Agency. Retrieved 3 7, 2023, from http://www.xinhuanet.com/politics/19cpcnc/2017-10/18/c_1121821003.htm.